بأنها فترة غياب النشاط السياسي الجدي ، ويعود ذلك بصورة رئيسية الى التكتيكات المعوقة للمعارضة ، وتنتهي عام ١٩٢٨ في « المؤتمر السابع » ، الذي هو اتفاق حل وسط بين الجانبين ، ويفضي الى انتعاش النشاط السياسي ، مع انه لا يرتكز على دعوة الى الاستقلال ، بل الى المجلس التشريعي الذي كان قد رفض سابقا ، الامر الذي يعني قبولا بالانتداب . ويبحث الفصل السابع في ما يسميه المؤلف « حادث البراق » الذي ، كما يشير عنوانه ، تحصر معالجته ضمن هذه الخطوط الضيقة مستثنيا اي تفحص للقضايا الاوسع التي انطوى عليها الحادث وكانت اساس ثورة عام ١٩٢٩ .

ويبحث بوراث مطولا في مشكلة المجلس التشريعي المقترح ، لكن تقييمه متناقض . فهو يشدد أولا على ان عددا كبيرا من رسميي الحكومة البريطانية في فلسطين كانوا يعارضون « الاختبار » الصهيوني ويؤثرون انتهاج خط استرضائي أكثر نحو العرب ، لا لانهم كانوا موالين للعرب ، بل لاعتقادهم بأن هذا سيخدم المصالح الامبريالية البريطانية ويبقي فلسطين هادئة . الا انه يمضي ، بعد ذلك ، ليقول ان الرسميين البريطانيين في لندن كانوا موالين للصهيونية وانه لم تكن ثمة فرصة للتصديق على التشريعات المناهضة للصهيونية . ونجح العرب في مقاطعة المجلس التشريعي.ويقول لنا بوراث ان هذه كانت هي السياسة الصحيحة التي ينبغي اتباعها لان المجلس التشريعي كان سيكون عاجزا . وفي مكان لاحق من الكتاب يعكس بوراث موقفه ويقول ان العرب أضاعوا هذه الفرصة لاقامة شكل ما من اشكال الحكم التمثيلي . وهو يوجه الانتقاد الصحيح بانه كانت هناك ازدواجية في موقف العرب، اذ في حين انهم قاطعوا الجهاز الاعلى للحكم ، فقد كانوا مستعدين للخدمة والتعاون على المستويات الادنى (فالمفتي نفسه بوصفه رئيسا « للمجلس الاسلامي الاعلى » كان موظفا ذا راتب من موظفي الحكومة) .

وتتصل احدى النقاط الصحيحة الاخرى بموقف القيادة العربية من اعمال العنف . فان بوراث يقول ان العرب ، حتى عام ١٩٣٦ ، لم يقوموا بأية محاولة لايقاف الصهيونية بالقوة ، وان القيادة كانت معارضة لاعمال العنف من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٩ .. وكان ما ارادته القيادة العربية هو التوصل الى تفاهم مع الانتداب بشرط ان يغير موقفه من الوطن القومي . وكان لعرب فلسطين ، كما يقول بوراث بصواب ، فرصة لتحقيق هذا التغيير بواسطة العنف في العشرينات ، عندما كانت جذور الصهاينة في البلاد ضعيفة ، وهي فرصة أفضل بكثير مما كانت لهم عندما حاولوا ذلك فعلا في أواسط الثلاثينات . وهو يعطي كمثل ثورة عام ١٩٢٩ وكتاب باسفيلد الابيض الذي نجم عنها . ثم ينتقل ليقول ان الفلسطينيين لم يعارضوا الانتداب بل وعد بلفور فقط . وكدليل على هذا يذكر المؤتمر السابع عام ١٩٢٨ ، حيث اطلقت دعوة الى مجلس تشريعي (كان قد رفض لبضعة اعوام خلت) في حين لم يؤت على ذكر الاستقلال ولا وعد بلفور . وبالطبع ، ثمة شيء من الحقيقة في هذه الملاحظة . فالمؤتمرات الفلسطينية الاولى كانت قد دعت الى الاستقلال والى الوحدة مع سوريا ، ولكن بعد هزيمة الحكومة العربية في دمشق واعتلاء فيصل العرش في العراق ، راحت القيادة التقليدية للهيئة التنفيذية العربية تعمل من اجل حل ممائل لفلسطين مرتبطة ببريطانيا العظمى . وكان نمو معارضة آل النشاشيبي ، التي كانت مستعدة تمام الاستعداد للتوصل الى تفاهم مع الامبريالية البريطانية ، قد أحدث تحركا حادا الى اليمين في القيادة الفلسطينية ، ادى الى غياب اية مطالبات بالاستقلال في المؤتمر السابع (وهو أحد أكثر المؤتمرات رجعية فيما يتعلق بالمعارضة ، ويقدم بوراث تحليلا للتسويات التي جرى ترتيبها بين الهيئة التنفيذية والمعارضة والتي ادت الى هذا المؤتمر) .

ربما كان الوجه الاكثر امتاعا من اوجه الكتاب هو انه يزودنا ببعض المعلومات عن المحاولات الصهيونية لشراء مختلف الوجهاء العرب ، ولاثارة الخلافات ومنع اقامة جبهة متحدة في المعسكر العربي . ويخبرنا الكتاب عن نجاح كالفاريسكي في اقامة الجمعيات « الوطنية الاسلامية » ، التي وجدت واستمرت بمعونة مالية من الصهاينة وانتهت عندما انقطعت هذه المعونة . كما يخبرنا عن المحاولات الناجحة في منع التعاون بين المعارضة والهيئة التنفيذية حول عقد المؤتمر السابع . ويؤتى ايضا على ذكر الدعم الصهيوني لراغب النشاشيبي